اراضيهم والتخلي عنها ليأمنوا عوادي الحاجة والهلاك.

«٥ ـ تصفية البنك الزراعي العثماني، الذي أسس بأموال الفلاحين، والذي كان يعقد الادانات لمدد طويلة بفائدة بسيطة لا تتجاوز الستة في المئة دون أي رسوم أو أجور أخرى، وتوسط الحكومة الانكليزية لتأسيس شركة للتسليف الزراعي بالاموال الاجنبية واليهودية تعقد الادانات لحد عشرين سنة، بفائدة مركّبة قدرها ثمانية في المئة، بحيث تزيد على ضعفيها خلال هذه المدة عدا واحد في المئة، بحيث يدفعه الفلاح لدائرة الاراضي باسم رسم تسجيل الرهن لمرة واحدة، وعدا نفقات محامي الشركة ومخمّنيها، ممّا تزيد، عند عقد الادانات الصغيرة، على اثنين في المئة، وعدا نفقات النقل الباهظة التي يتكبدها الفلاح بسبب مركزية هذه الشركة، وعدم افتتاح فروع لها في المراكز الزراعية، ممّا يرهق الفلاح ويزيد في خسارته.

«٦ ـ انحباس الامطار واضطراب الجو منذ عدة سنوات، حتى أصبحت الزراعة [البعلية] لا تفي بثمن البذار في كثير من السنين.

«٧ ـ عدم مساعدة الحكومة المؤسسات العربية التي أُنشئت بأموال الاهلين لمؤازرة الفلاح وإنقاذه من الربا الفاحش، وضربها صفحاً عن الطلبات المتمادية التي قدّمت اليها من قبل مؤسستنا لمصلحة الفلاح واكتفائها باعلان لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف، بتقريرها السنوي عن سنة ١٩٣٤، ان العرب قد أسسوا بنكاً زراعياً، كأنها (اي الحكومة) قامت بواجبها تجاه هذا المشروع»[٤١].

وبذلك يمكننا وصف الحالة خلال الثورة العربية الكبرى بأنها تميزت بالتالي: انحسار دور الحركة الشعبية في ظل اندلاع وتصاعد الثورة المسلحة؛ وانخفاض المستوى المعيشي وتدنّي المستوى التجاري والصناعي؛ وتبلور، ونمو، المؤسسات الصهيونية؛ وتشتّت القيادات السياسية خارج فلسطين. الّا ان تلك الصورة اختلفت، اختلافاً بارزاً، اثر ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ واندلاع الحرب العالمية الثانية.

الحركة الشعبية ما بعد سنة ١٩٣٩

ما ان وصلت الثورة العربية الكبرى الى نهايات نشاطها حتى كانت الحركة السياسية والاجتماعية الفلسطينية وصلت الى نقاط ضعف جديدة لم تكن وصلتها في بدايات الثورة. فأولاً، وقبل كل شيء، شتتت قياداتها السياسية في الاقطار العربية المجاورة، وعمل بعضها في قضايا قومية في بغداد، وفي المقدّم منهم رئيس اللجنة العربية العليا، الحاج امين الحسيني. اضافة الى ذلك، تدنّى مستوى الصناعات، وانحسرت النشاطات الشعبية لحساب النشاط العسكري، الذي انتهى، بدوره، دون تحقيق انجازات ميدانية. وبذلك، وجدت الهيئات الشعبية الفلسطينية نفسها وجهاً لوجه تجاه غياب القيادة السياسية الميدانية، وتشرذم وتشتتت القوى العسكرية الفلسطينية، وبروز المزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الثورة واستمرارها لمدة ثلاث سنوات، وضرورة تأطير وتنظيم، القوى الشعبية لمواجهة التحديات المتزايدة.

ووسط كل هذه الظروف والتحديات، نشبت الحرب العالمية الثانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩. وسرعان ما انعكس اندلاعها على الاوضاع الداخلية الفلسطينية بما شهدته فلسطين من تطور صناعي أدّى، بدوره، الى ازدياد فرص العمل في معسكرات الجيش البريطاني الذي كان عدد